

## تشرف في تناول المنابر الإخوانية لكورونا في روسيا

رد الاعتبار وتوجيه السهام إلى روسيا ومسؤوليها السياسيين، حتى أنها تعيد نشر التقارير الغربية التي تركز على توجيه الانتقادات والاتهامات لروسيا في مختلف الأحداث.

من جهته، يبدو الإعلام الروسي منشغلاً أكثر بوسائل الإعلام الدولية ذات التأثير الكبير، ولطالما انتقد التقارير الغربية، معتبراً أنها تنتشر الأخبار الكاذبة حول روسيا.

**وسائل الإعلام الموالية  
لتركيا تستغل تراشق  
الادعاءات بين الإعلام  
الغربي والروسي، لتدعيم  
رواياتها عن روسيا**

وانتقدت مرارا شبكة روسيا اليوم ما أسمتها حملة إعلامية جديدة تستهدف روسيا، وترجم أن هناك عشرات الآلاف من المصابين بفايروس كورونا في موسكو وحدها.

واطلقت أسئلة حول ما هي البلدان التي تنطلق منها حملات تضليلية حول مدى انتشار فايروس كورونا في روسيا؟ وما هي وسائل الإعلام المحلية التي "تلتقط الخط"، ولماذا تتشابه أساليب نشر الأكاذيب حول الإصابات والوفيات بسبب كورونا في كل من الصين وروسيا؟ ومن يمول نشر الخبر الكاذب في روسيا؟ وقال الرئيس الروسي إن الأخبار الكاذبة حول انتشار فايروس كورونا في روسيا تأتي من الخارج.

وأضاف بوتين خلال اجتماع حكومي قبل حوالي أسبوعين "إن تقارير هيئة الأمن الفيدرالية الروسية تقول إن معظم الأخبار الكاذبة مصدرها من الخارج، ولكنها لاسف تراقفنا دائماً". وأضاف أن "الهدف واضح وهو بث الذعر بين السكان"، مشيراً إلى أن مواجهة هذا الأمر ممكنة فقط بتقديم المعلومات الصحيحة والكاملة في وقتها للمواطنين.

## رويترز تتمسك بتقريرها حول كورونا في العراق

على السلم المجتمعي والصحي في العراق بشكل خاص والعالم عموماً.

ورداً على سؤال حول تعليق عمل رويترز، قال الرئيس العراقي برهم صالح في مقابلة مع الإعلامية كريستيان أمانبور على محطة "سي إن إن" التلفزيونية إنه "قرار مؤسف" اتخذته هيئة مستقلة عن الحكومة.

وأضاف أنه لا يدافع عن ذلك، وقال "أعمل مع فريقنا القانوني من أجل إلغاء ذلك وإدارة الوضع".

وقال الرئيس العراقي إن تقرير رويترز سبب ضيقاً لأنه أشار ضمناً إلى تزييف الحكومة للسجلات بشكل متعمد، مضيفاً أن واقع الحال ليس كذلك.

وكان تقرير رويترز المنشور في الثاني من أبريل قد نقل عن ثلاثة أطباء ومسؤول في وزارة الصحة ومسؤول سياسي بارز في وزارة الصحة إن العراق لديه 19 ألف من الإصابات المؤكدة بكوفيد-19، وهو عدد يفوق بكثير عدد الإصابات التي كانت معلنة حينئذ وهو 772.

ووفقاً لوزارة الصحة، سجل العراق 13 أبريل 1378 حالة إصابة بكوفيد-19، منها 78 حالة وفاة.



الأخبار تصل العراقيين رغم معاقبة رويترز

موسكو - تحولت التقارير الإخبارية حول انتشار وباء كورونا في مختلف دول العالم إلى مادة للاتهامات والتشفي وتصفية الحسابات السياسية ضد الخصوم، بحسب ما يظهر في وسائل الإعلام التابعة للإخوان والمالية لتركيا في تناولها للاوضاع في روسيا.

وقال موقع تلفزيون "أورينت" الذي يلتزم بخط موال لتركيا، في تقرير يحمل لهجة السخرية والتشفي من المسؤولين الروس "لماذا اختفى سيرغي لافروف عن الشاشة.. هل زاره كورونا؟"، بينما ذهب موقع عربي بوست المسؤول من قطر في تقرير بعنوان "سؤال شغل بال الكثيرين.. لماذا تبدو روسيا وكان لديها عدداً قليلاً للغاية من الإصابات بكورونا؟"، إلى القول إن في "روسيا.. اللعبة خطيرة، والأيام المقبلة ستكشف الحقيقة"، مشيراً المخاوف حول أن روسيا ربما تلعب بالوصحة العالمية لعبة خطيرة.

وتوقف تلفزيون أورينت عن البث في السابع من مارس الجاري لأسباب مجهولة، بينما تقول مصادر من داخل القناة أنه بصدد الانتقال إلى إسطنبول، ويكتفي الآن بنشر الأخبار عبر موقعه الإلكتروني ملتزماً باجندته الموالية للرئيس التركي.

وتستفيد هذه المنابر من تراشق الاتهامات بين الإعلام الغربي والروسي، لتدعيم رواياتها بشأن التضليل وإخفاء المعلومات حول تفشي فايروس كورونا

المستجد في روسيا، وذلك لخدمة الأجندة التركية التي تلقت ضربات متعددة من موسكو، خصوصاً بعد نشر وسائل الإعلام الروسية لمقاطع فيديو تضمنت مقاطع مرجحة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وإظهاره في موقف ضعيف أمام الرئيس فلاديمير بوتين.

وتناقضها بدورها مواقع التواصل الاجتماعي بكثافة اضطرت على إثرها وسائل الإعلام التركية الرد بأنّها تصرفات غير مهنية من قبل الإعلام الروسي.

وتنتيجة لذلك تتصيد المنابر العربية التابعة للإخوان وقطر أي فرصة لحالة

بغداد - انتقدت وكالة رويترز قرار هيئة الإعلام والاتصالات في العراق بإيقاف رخصة عملها بعد اتهامها بـ"تهديد الأمن المجتمعي".

وقالت الوكالة في بيان صحفي الأربعاء، إن "العراق أوقف الترخيص بعد نشر تقرير يقول إن عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 المؤكدة في البلاد أعلى مما ورد في تقارير سابقة".

وأضاف أن "هيئة تنظيم الإعلام العراقية قالت إنها تلغي ترخيص رويترز لمدة ثلاثة أشهر وتغريمها 25 مليون دينار (21 ألف دولار) لما قالت إنه انتهك للوكالة لقواعد البث الإعلامي".

وعبرت الوكالة عن أسفها "لقرار السلطات العراقية وإنها متمسكة بالقصة، التي قالت إنها تستند إلى مصادر طبية وسياسية متعددة في موقع جيد، وتمثل موقف وزارة الصحة العراقية بشكل كامل. نسعى إلى حل هذه المسألة ونعمل على ضمان استمرارنا في تقديم أخبار موثوقة بشأن العراق".

وقالت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية في رسالة إلى رويترز إنها اتخذت هذا الإجراء "حيث أن هذا الأمر في الظروف الحالية له تداعيات خطيرة

# التضييق الحكومي على المعلومات عقاب للمواطنين قبل الصحفيين

## الاتصال الحكومي التونسي ضحية نظام ثلاثي الرؤوس



حجب المعلومات يتنافى مع أسس الديمقراطية

أقوال الوزراء عن تقديم العطلة المدرسية وكان ذلك دليلاً على غياب استراتيجية اتصالية حكومية. وكان الخطاب متناقضاً بل متشنجاً بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان في الأيام الأولى لظهور جائحة كورونا في تونس.

كان الاتصال في ذلك المستوى ضحية نظام سياسي ذي رؤوس ثلاثة تصيب هزات الارتدادية مختلف المواقع الحكومية حسب الولاء لأحد الرؤوس. وليس ذلك هو التفسير الوحيد بل هناك ممارسات بالية داخل الحكومة لا تستجيب لاتصال عمومي في خدمة نظام يريد نفسه بديمقراطياً. وفي رئاسة الحكومة مصلحة إعلام واتصال كما في الوزارات الأخرى. بقي أن نسال ما وظيفتها؟

هناك ثلاثة أسئلة لا تحمل الممارسة جواباً واضحاً عنها. هل وظيفة المكلف بالإعلام والاتصال في رئاسة الحكومة وغيرها من الوزارات وظيفية إخبارية تتحمل في نشر المعلومات بين العموم؟ هل وظيفتها أن ينسق العلاقات بين الوزير والصحافة والصحافيين؟ هل وظيفتها أن يجمع أفعال الوزير وقراراته وسياساته قصد تلميع صورته؟ هل يتم كل ذلك معا في آن؟

لا يُعقل أبداً أن يفعل الشخص ذاته ذلك كله معا لأن تعميم المعلومات لا يكون بتجملها ولا بتفصيل غيرها وإلا يتحول المكلف إلى عنصر علاقات عامة. ويصعب أن يعمم معلومة تخدم المواطن بلعب دور المكلف بالعلاقة مع الصحافة والصحافيين لأن علاقات محابية أو عداوة ستنشأ بالضرورة فيقدم صحافي ويؤخر آخر.

في عدد من البلدان هي وظائف ثلاث مختلفة، فالمستشار في الاتصال غير المستشار في العلاقة مع الصحافة وهما غير الملحق الصحافي. ويتعايش هؤلاء في ديوان الوزير كما فعل ذلك الوزير الأول الفرنسي ليونال جوسبان الذي أعطى صلاحيات أوسع للمستشار في الاتصال مع الحرص على أن يكتفي المكلف بالعلاقة مع الصحافة بإعطاء معلومات تقنية صرفة عن رئاسة الحكومة. هناك سبل شتى يمكن الحوار فيها لتنظيم وائر الاتصال وتحديد وظائفها على أن يكون هناك منسق في دائرة الاتصال في رئاسة الحكومة دوره التنسيق بين الوزارات حتى لا تكون لكل وزير مملكة.

تحرص بعض المنظمات المعنية بالاتصال في دول ديمقراطية على إخضاع الاتصال العمومي إلى قواعد أخلاقيات الصحافة وقواعد القانون. ويبرره جدل كبير، من بين أمور كثيرة، لجوء الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام 1964، كما كشفت أوراق البنتاغون، إلى توظيف الحرب في فيتنام لحملة الانتخابية.

نشر الصحافي نورالدين بالطيب في 5 أبريل مقالاً في يومية الشروق قال فيه "في الوقت الذي كان ينتظر الشارع التونسي مبادرة من عبو، الذي بنى كل مشروعه السياسي على محاربة الفساد، صمت واكتفى بالقول موش وقتو".

كان عنوان المقال "من محمد عبو إلى محمد الحامدي: عندما تفضح السلطة الثورية"، وكان معبراً لأنه أثار مشكلة التواصل العمومي في تونس من زاوية التوظيف السياسي.

وكتب الصحافي "أن الأسطوانة التي يريدها محمد عبو ويريدها قادة حزبه ليست إلا شعارات للاستهلاك من قبل الوزارة".

وحيل لفظ الشعارات على الدعابة التي تحل محل التواصل العمومي عندما يصبح الهدف من نشر المعلومات أو حجبها خدمة أهل السلطة لا خدمة المواطن. وليس من الغلو في القول أبداً إن الحكومة في الأنظمة الديمقراطية أو تلك التي تدعيها تسقط في الدعاية كلما تعاملت مع نشر المعلومات للعموم بحسابات سياسية.

من مبادئ فلسفة كانط، أب عصر الأنوار في ألمانيا، أنها تجعل الإنسان، في معنى النشر للعموم، شرطاً لا بد منه لحسن سير الديمقراطية وممارسة المواطنة وعليه يقوم مفهوم "السيادة للشعب". ومن هنا ندرك أن ادعاء الديمقراطية والحوكمة والشفافية يسقط ممن يحجب المعلومات عن المواطنين أو يتصرف فيها لتوظيف نشرها لا الإفصاح عنها لأصحابها.

وبين الاتصال العمومي والدعاية شعرة رقيقة. يقتضي الاتصال العمومي أمرين حتى لا يكون دعاية وهما ألا تسيطر الحكومة على المعلومات وتغرد بها ولا تنتشر معلومات منقوصة أو مجتزأة. ويرتب على ذلك أمران وهما الحرية المتاحة للمثلي السلطة التنفيذية في مخاطبة المواطنين والانفتاح والشفافية اللذان لا يكونان إلا بتعميم نشر المعلومات وليس بانتقائها فتكون موجّهة وموجهة.

حجب الحكومة للمعلومات كما فعل محمد عبو أو انتقاؤها بهدف توظيفها كما كان محمد الحامدي ينوي أن يفعل بمزكرته ضرب لبناء المسار الديمقراطي الذي ينتفي بحجب المعلومات عن العموم. عندما تشح المعلومات يجف النقاش العام ولا يكون له معنى عندما تمك الحكومة المعلومات كلها وجهتها شركاؤها. إن عدم تقاسم المعلومات كما هي دون تجميل يجعل المجتمع عاجزاً عن صياغة مشاكله العامة صياغة دقيقة تكون جزءاً من حلها.

هناك في الديمقراطيات ما يسمى "بسياسة الخطاب" وما هي إلا استراتيجية محبوكة تجعل مختلف الوزارات في حكومة ما تبني سياسة اتصالية مرجعية. يذكر التونسيون في بداية شهر مارس الماضي التضارب في

الحق في المعلومات ليس حكراً على وسائل الإعلام والصحافيين، بل هو حق للمواطنين أيضاً، لذلك فإن لجوء مؤسسات عمومية تونسية إلى حجب المعلومات يسيء إلى حرية الصحافة، كما يدوس على حق المواطنين في معرفة أعمال الحكومة ومسائلها.

محمد شلبي

باحث تونسي في الإعلام

بعد أخذ ورد داما أسبوعين، أصدرت المحكمة العليا الأميركية في 30 يونيو 1971 حكمها بأن لا حجة للحكومة في منع صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست من نشر ما بات يُعرف "بأوراق البنتاغون" عن حرب فيتنام.

كانت المعركة تبدو محسومة لصالح الحكومة حتى في نظر فريق محامي واشنطن بوست الذين نصحوا بالكف عن النشر حتى أنصفت المحكمة نائب رئيس الصحيفة، جيمس غودايل، الذي تمسك لوحده بالتعديل الأول للدستور الأميركي الضامن لحق المواطنين في معرفة أفعال الحكومة.

كانت تلك أولى المعارك الكبرى، قبل معركة ووترغيت، التي تنهزم فيها السلطة التنفيذية أمام حق الناس في المعرفة. وإن كان الانتصار يُسوّق انتصاراً للصحافة فهو قبل ذلك انتصار لحق المواطنين في أن يُخبروا عما تفعله السلطة قبل انتصار الصحافيين في معركة واجههم في أن يُخبروا عنه. هما وجهان لمعركة واحدة غير أن ظهور وجه الصحافة يطغى على ظهور وجه المواطنين فيها.

فعندما نشر وزير التربية التونسي محمد الحامدي في 3 أبريل الجاري مذكرة يمنع فيها المسؤولين جميعاً في وزارته من الإدلاء بأي تصريح للصحافيين إلا بعد الحصول على تأشيرة مدير ديوانه، أي تأشيرته هو في واقع الأمر، ضجت الصحافة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي بالحديث عن التضييق على الصحافة والصحافيين دون التطرق إلى ما يبال المواطنين من ذلك.

إن لجوء المؤسسات العمومية إلى حجب المعلومات يسيء إلى حرية الصحافة، وهو أمر بديهي، غير أنه يدوس على حق المواطنين في معرفة أعمال الحكومة بل في مساعيها ومحاسبتها، وهو أمر يظهر أن المسؤولين عن المؤسسات العمومية من وزراء وغيرهم، ممن هم أدنى منهم أو أعلى، لم يفهموا بعد أن نشر المعلومات بين المواطنين، عبر الصحافة وغيرها، هو أساس الديمقراطية والحوكمة والشفافية، وهو أمر يظهر بجلاء افتقار الحكومة التونسية إلى أسس معايير الاتصال العمومي وضعف هيكلته.

"لا يُعذر أحد بجهله للقانون" قولة شهيرة في لغات العالم تفرض على الناس بدهة معرفة ما تسنه السلطة من نصوص قانونية متنوعة غير أنها تفرض كذلك على السلطة أن تنشر تلك النصوص وتفسرها وتنشر مختلف الإجراءات التي توأكها للفهم والتطبيق، وهو وضع يجعل السلطة في الأحوال كلها مطالبة بالنشر للعموم لا للصحافيين وحدهم.

وهناك المواثيق التي تحتم على السلطة منذ عقود مد الناس بالمعلومات مثل "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الذي نص عام 1789 في بنده الخامس عشر على أنه "من حق المجتمع أن يسأل أي موظف عمومي على إدارته"، علاوة على البند الحادي عشر الذي يضمن حق المواطن في "القول والكتابة والنشر". وكذلك يفعل ميثاق ميونخ لعام 1971 عندما يستهل الحديث بحق الإنسان في الأخبار.

فواجب السلطة في نشر المعلومات في المجتمع أشمل من مد الصحافة بها. صحيح أنها تخاطب الإعلام أساساً غير أنها تمد العموم بها كما تمد بها مختلف الهيئات من مؤسسات وجمعيات

ومنظمات بطرق مختلفة لا تقتصر على النشر في الصحافة بل كذلك عبر حملات غير إعلامية مثل التظاهرات المختلفة وعبر الإنترنت وحتى عبر مضخمات الصوت في الصوامع أو في السيارات التي تجوب الشوارع كما حدث مرارا في الأسابيع المنقضية داعية المواطنين إلى التوقي من جائحة كورونا.

فقرار مثل الذي جاء به وزير التربية التونسي، وإن عدله لاحقاً، هو عقاب للمواطنين قبل الصحافيين وتضييق عليهم. ومن المهم أن يستبطن الناس أن الحق في المعلومات ليس حكراً على المؤسسات الإعلامية وعلى الصحافيين الذين يعملون بها بل هو حق للجميع حتى لا ينوء الصحافيون وحدهم بحمل تضييق السلطة عليهم وحتى يستبطن المواطنون أن التضييق على المعلومات، بل خنقها أحياناً، لا يستهدف مهنة بعينها بل المجتمع كاملاً.

وما يدل على أن المجتمع في عموه يظن الحق في المعلومات شأننا صحافياً خالصاً هو تحرك نقابة الصحافيين التونسيين التي اجتمع وفد منها مع وزير التربية يوم 6 أبريل أي بعد ثلاثة أيام من نشر المذكرة. صحيح أن النقابة على رأس المعنيين بالأمر لكن هل ترى منظمات المجتمع المدني الأخرى نفسها غير معنية؟

**الحكومات في الأنظمة  
الديمقراطية تسقط في  
الدعاية كلما تعاملت مع  
نشر المعلومات للعموم  
بحسابات سياسية**

إن جعل قضية التضييق على المعلومات قضية صحافية خالصة، هو استبعاد للمواطنين من دائرة الحق في المعرفة. فالمؤسسات الإعلامية صنفان، عمومية وخاصة، والادعاء بأن المعلومات شأن يخص المؤسسات الإعلامية العمومية يعني أن الأمر أمر حكومي صرف، وهو إقصاء للمواطنين، كما أن الادعاء بأنها شأن المؤسسات الإعلامية الخاصة قول بأن المعلومات حق لفئة من المواطنين يستأثرون به دون غيرهم لأنهم يملكون مؤسسات إعلامية.

ولم تكن قضية مذكرة وزير التربية هي وحدها التي شغلت الرأي العام بسبب تكتم السلطة على ما هو حق الناس بل سبقها بأيام ما يعرف بقضية "سيارة بنت الوزير" التي هسمتها في حادث سير وهي ممنوع استخدامها من غير المجتمع بها. لآزمت السلطات الصمت وعرض وزير الحوكمة ومكافحة الفساد محمد عبو نفسه لانتقادات حادة بسبب رده على الصحافة قائلاً "موش وقتو (ليس وقته)".